اقتصاد

ارتفاع الطلب على الدينار الأردني

عمان ـ **زيد الدبيسية**

ارتفع الطلب على الدينار الأردني في السوق المحلي رغم الظروف الصعبة التي يمر بها الاقتصاد، مدفوعاً بعدة عوامل، أهمها تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج التي تعتبر أحد الروافد المالية للبلاد.

وقال رئيس جمعية الصرافين السابق علاء ديرانية لـ«العربي الجديد» إن الدينار الأردني يتمتع بمتانة في السوق المحلي والخارج، نظراً للسياسة النقدية المطبقة من قبل البنك المركزي والتي جنّبت العملة الوطنية التأثر بأي تغييرات في أسعار صرف العملات الأخرى.

وأضاف أن الدينار يحافظ على سعر صرفه، إذ يرتبط بسعر صرف الدولار منذ سنوات طويلة، مشيراً إلى أن تحويلات المغتربين الأردنيين في الخارج والنشاط السياحي وسوق العقارات وغيرها تحرك الطلب على الدينار بشكل مستمر.

وأكد أن الدينار يحافظ أيضاً على قوته كوعاء ادخاري، نظراً لارتفاع العائد عليه مقابل العملات الأخرى.

ووفقاً لأحدث بيانات للبنك المركزي الأردني، فقد بلغ إجمالي الودائع في الجهاز المصرفي الأردني حوالي 43,3 مليار دينار تعادل حوالي 61 مليار دولار.

وقال ممثل القطاع المالي والمصرفي في غرفة تجارة الأردن فراس سلطان إن هناك حركة نشطة وطلباً ملحوظاً على الدينار عند شركات الصرافة العاملة بالسوق المحلية مقابل العملات الأجنبية الأخرى.

وارتفعت حوالات الأردنيين العاملين في الخارج حتى نهاية نوفمبر/ تشرين الثاني من العام الماضي بنسبة 1,4 في المائة، مقارنة بنفس الفترة من عام 2022 بحسب البيانات الصادرة عن البنك المركزي الأردني. وبلغت حوالات العاملين في الخارج خلال 11 شهراً من العام الماضي 3,2 مليارات دولار مقارنة مع 3,133 مليارات دولار خلال الفترة نفسها من 2022. (الدينار = 1,41 دولار).

وأكد سلطان أهمية ودور حوالات المغتربين الأردنيين العاملين في الخارج في تعزيز احتياطي البلاد من العملات الأجنبية بالإضافة لتنشيط حركة سوق الصرافة ودعم النشاط التجاري بالسوق المحلية.

كذلك أكّد أهمية السياسات والإجراءات التي يقوم بها البنك المركزي الأردني في سبيل الحفاظ على جاذبية الدينار وثبات سعر الصرف مقابل العملات الأجنبية الأخرى، ما يعزز الأسس القوية والراسخة للاستقرار النقدي والمصرفي في الأردن.

وقدرت بيانات وزارة الخارجية الأردنية عدد الأردنيين العاملين في الخارج بحوالي 925 ألف شخص. ووفق البيانات، يقدّر عدد الأردنيين المقيمين في دول الخليج بنحو 760 ألفاً أو ما نسبته 81,7 في المائة من مجموع الأردنيين المقيمين في الخارج، ثم الأردنيين المقيمين في الدول غير العربية بنسبة بلغت 15,2 في المائة، ثم الأردنيين المقيمين في باقي الدول العربية بنسبة مقدارها 3,1 في المائة.

ووفق الاستراتيجية الوطنية للسكان للأعوام (2021-2030) التي أعدها وأطلقها المجلس الأعلى للسكان بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان مؤخراً فقد بلغ معدل الهجرة الجارية الإجمالية في الأردن 4,1 في المائة سنوياً.

وبلغ معدل الهجرة الحياتية الجارية في الأردن 11 في المائة، كما بيّن مسح الهجرة الدولي الأردني لعام 2014 أن 63 في المائة من المهاجرين الأردنيين هاجروا لأسباب اقتصادية، وأن 26 في المائة من هؤلاء هاجروا للبحث عن فرص عمل أفضل.

(كازيهيرو نوجي/ فرانس برس)

تباطؤ التضخم في طوكيو

انخفض معدل التضخم في طوكيو إلى أقل من 2 في المائة للمرة الأولى منذ أكثر من عام ونصف، وهو تباطؤ أكثر حدة من المتوقع، وقد يثير الحذر في بنك اليابان بشأن توقيت رفع أسعار الفائدة المتوقع على نطاق واسع في الأشهر المقبلة.

وقالت وزارة الشؤون الداخلية، الجمعة، إن أسعار المستهلكين في طوكيو، باستثناء المواد الغذائية الطازجة، ارتفعت بنسبة 1,6 في المائة في يناير/ كانون الثاني، مقارنة مع نمو بنسبة 2,1 في المائة في ديسمبر/ كانون الأول. وكان هذا الرقم هو الأضعف منذ مارس/ آذار 2022 مع تفاقم الانخفاض في تكاليف الطاقة وهدوء المكاسب في أسعار الإقامة والأغذية المصنعة. وتعد أرقام طوكيو مؤشراً رئيسياً لاتجاه التضخم على مستوى البلاد.

تعليق رحلات «العال» الإسرائيلية إلى جنوب أفريقيا

في خطوة عزتها إلى الوضع الأمني الحالي والانخفاض الحاد في الطلب بعد اتهام جنوب أفريقيا تل أبيب بارتكاب إبادة جماعية في دعوى بمحكمة العدل الدولية، أعلنت شركة الطيران الإسرائيلية (العال)، الجمعة، أنها ستعلق مسار الرحلات إلى جوهانسبرغ في نهاية مارس/آذار القادم. وأضافت الشركة الإسرائيلية، التي تسيّر ما يصل إلى رحلتين أسبوعيا من دون توقف إلى جوهانسبرغ، أنها ستغير الطائرات عريضة البدن التي تستخدمها في ذلك المسار للتوسع بالوجهات الحالية بينما تبحث عن مسارات جديدة، وفقاً لما أوردته «رويترز». وفي 30 أكتوبر/ تشرين الأول 2023، توقفت شركة «العال» عن السفر في أجواء الخليج العربي بعد إنذارات أمنية. وتوقفت الشركة عن الطيران على الطريق السريع إلى تايلاند، واعتمدت تحويلة لا تمر فوق السعودية ودول الخليج». وأوضحت في حينه أن «ذلك سيؤدي إلى تمديد مدة الرحلة إلى حوالى 12 ساعة بدلاً من ثماني ساعات.. يبدو أن هذا التحويل حصل بسبب تحذيرات محتملة بعدم السفر على طريق قريب نسبياً من دول عربية معادية».

ولفتت الهيئة إلى أنه «لم يتم حتى الآن تلقي رد شركة العال على هذه المعلومات»، فيما نشرت صورة لمسار الطائرة فوق البحر الأحمر. وكانت إسرائيل أعلنت أن جماعة أنصار الله (الحوثيين) في اليمن أطلقت، مرتين على الأقل، مسيّرات هجومية باتجاه إسرائيل، جرى اعتراضها مرة واحدة من قبل القوات الأميركية، فيما لم تصل الى إسرائيل في المرة الثانية. وفي يوليو/تموز من العام الماضي، أعلنت السعودية فتح أجوائها «لجميع الناقلات الجوية». ويختصر السفر إلى دول شرق آسيا عبر أجواء الخليج العربي عدة ساعات سفر للطائرات الإسرائيلية. وكانت العشرات من الشركات الدولية قد أوقفت رحلاتها الجوية من مطار بن غوريون الدولي في تل أبيب وإليه، منذ يوم 8 أكتوبر المنصرم، بسبب القصف المتكرر لمحيط المطار من جانب فصائل المقاومة الفلسطينية في غزة.

وسبق أن قالت هيئة البث الإسرائيلية، إن مطار بن غوريون الدولي، قرب مدينة تل أبيب، تلقى ضربة اقتصادية قوية إثر الحرب على قطاع غزة، وأعلن إخراج 600 موظف في إجازات غير مدفوعة، بالإضافة إلى تقليص وظائف 1000 مستخدم آخر.

(رويترز، العربي الجديد)

أخبار

«فيتش» تحذّر من التداعيات الأوسع لحرب غزة

قالت وكالة فيتش للتصنيفات الائتمانية في تقرير يوم الجمعة إن الحرب طويلة الأمد في غزة، وما يرتبط بها من انتشار الصراع إلى المناطق المجاورة، يزيد من المخاطر التي تواجه

الدول في المنطقة وخاصة مصر. ولفتت إلى أن «تدخل حركة الحوثي اليمنية سلط الضوء أيضاً على إمكانية تطور تداعيات الصراع في غزة بطرق يصعب التنبؤ بها». وشرحت أن الشركاء الأجانب قد يكونون على استعداد لزيادة الدعم لمصر استجابة للتداعيات المرتبطة بالصراع، وقد يجري توسيع برنامج صندوق النقد الدولي الخاص بها.

فرنسا تتوقع عجزاً بـ173 مليار يورو في الميزانية

من المتوقع أن يصل عجز ميزانية فرنسا لعام 2023 إلى 173 مليار يورو (حوالي 189 مليار دولار)، أي بزيادة قدرها مليارا يورو، مقارنة بما كان مخططاً له في قانون المالية المعلن، بحسب تصريحات لوزير المالية الفرنسي برونو لومير.

وأوضح الوزير الفرنسي أنه كان من المتوقع تسجيل عجز قدره 171,4 مليار يورو (نحو 187 مليار دولار)، ولكن الإيرادات الضريبية كانت في نهاية المطاف «أقل جودة» مما كان متوقعاً.

«تسلا» تفقد 80 مليار دولار من قيمتها السوقية

خسرت شركة السيارات الكهربائية «تسلا» 80 مليار دولار من قيمتها السوقية، نتيجة الهبوط الحاد لسهمها خلال تعاملات الخميس، وذلك بعد تحذير رئيسها التنفيذي إيلون ماسك الذي فقد أيضاً 18 مليار دولار من ثروته، من تباطؤ مبيعات العام الجاري.

وحذر ماسك في مؤتمر هاتفي مع المحللين، عقب إعلان نتائج الأعمال، مساء الأربعاء، من تباطؤ نمو مبيعات «تسلا» بشكل كبير هذا العام، رغم تخفيضات الأسعار التي قلصت هامش ربح صانعة السيارات الأعلى قيمة على مستوى العالم.

ثالوث من الأزمات يعطّل التجارة العالمية

حذّرت هيئة التجارة التابعة للأمم المتحدة، من أن ثالوثاً من التطورات يعطل التجارة العالمية، متمثلاً بهجمات البحر الأحمر، وحرب أوكرانيا، وانخفاض منسوب مياه قناة بنما.

وحذر خبير التجارة في «مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية» (أونكتاد) جان هوفمان من أن تكاليف الشحن ارتفعت بالفعل، وتأثرت تكاليف الطاقة والغذاء، وهو ما يزيد مخاطر التضخم.

سياسات نقدية

مزاد الدولار في العراق مسامٍ للإلغاء بين تحذيرات وترحيب

تتجه السلطات العراقية نحو الغاء مزاد الدولار في مسامٍ لزيادة الثقة الدولية بالقطاع المصرفي في البلاد. إلا ان هذا الإجراء يثير مخاوف الخبراء

بغداد ـ **احمد عبد**

تخطط إدارة البنك المركزي العراقي لإلغاء عمليات بيع العملة بشكل تدريجي خلال عام 2024، وصولاً إلى إلغائها بالكامل مع نهاية العام، والإبقاء عليها لأغراض تدقيقية وإحصائية، سعياً لتمكين المصارف العراقية من إنشاء وتأسيس علاقات مصرفية رصينة مع القطاع المصرفي العالمي والإقليمي بما يحقق رصانة القطاع المصرفي العراقي والالتزام الكامل بالمعايير الدولية ومتطلباتها.

ويعتمد العراق على منصة بيع العملة بشكل مباشر للبنوك والشركات المحلية، والتي كانت تُعرف سابقاً بمزاد الدولار اليومي، كواحدة من آليات الحفاظ على قيمة الدينار العراقي، ومحاربة عمليات المضاربة بالسوق الموازي. وأكد البنك المركزي العراقي في آخر بيان له، على ضرورة أن تكون المصارف والبنوك العراقية «مهيأة وقادرة»، على الوصول والتعامل مع المصارف الخارجية التي تصل الحوالات المالية عبرها، من خلال فتح حسابات بينية بين الطرفين، وذلك بعد أسابيع من سماحه للبنوك بنقل قيمة الحوالات الواردة إليها من الدولار من خارج العراق إلى داخل العراق جواً، بعد إخطار رسمي من البنك المركزي. ويحذر مختصون في أحاديث مع «العربي الجديد» من إيقاف منصة بيع الدولار، خاصة مع استمرار تأخر الأنظمة المصرفية العراقية وعدم تفعيل تعامل المصارف التجارية العراقية مع المصارف العالمية، لأن ذلك سيؤدي إلى كارثة نقدية تعصف بالسوق العراقية. لكن رابطة المصارف العراقية الخاصة أشادت بإجراءات البنك المركزي وخططه المالية لهذا العام، من أجل تنظيم الأنظمة المصرفية وطرق التحويل الخارجي الآمنة بما ينسجم مع المعايير المصرفية العالمية.

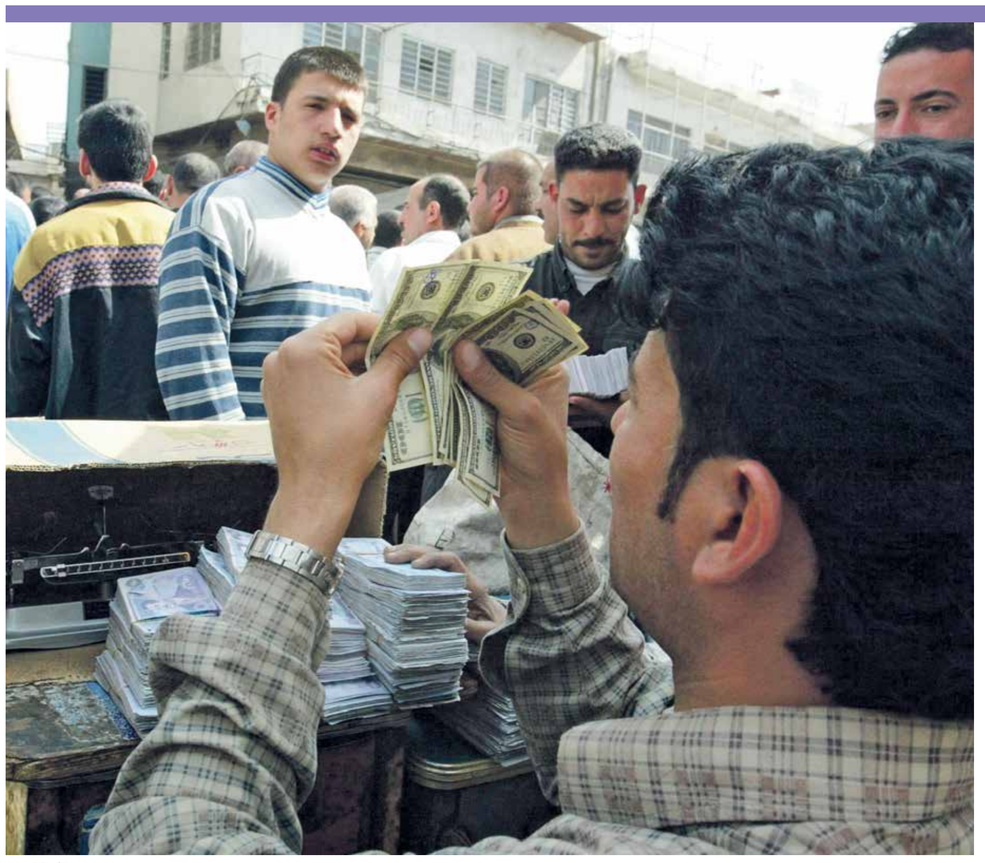

تالبرات لطاولو
سوف العملة
(أتريك بار/ فرانس برس)

تنظيم التعويل

وقال مستشار رابطة المصارف العراقية الخاصة، سمير النصيري، إن استراتيجية البنك المركزي العراقي لهذا العام تتمثل في إلغاء المنصة الإلكترونية تدريجياً انسجاماً مع إجراءاته ومفاوضاته مع البنوك العالمية لتنظيم تمويل التجارة الخارجية. وأوضح النصيري خلال حديثه لـ«العربي الجديد»، أن هذه الإجراءات الرّمت المصارف العراقية بفتح حسابات مصرفية في البنوك المراسلة العالمية بعدما وفرت جميع المستلزمات المطلوبة منها من قبل هذه البنوك. وأشار النصيري، إلى أن عدد المصارف العراقية التي لديها حسابات وتفاهمات وتعاملات مع هذه البنوك بلغ 20 مصرفاً، وينتظر خلال الشهرين المقبلين التحاق مصارف أخرى ليزداد العدد إلى ما كان مخططاً له من قبل إدارة البنك المركزي. وأضاف، أن البنك المركزي سعى إلى فتح التعامل مع العملات المحلية للدول التي للعراق تبادل تجاري مهم معها، كالصين وتركيا والهند والإمارات وبعض الدول الأوروبية، بهدف تقليل الطلب على الدولار الأميركي والسيطرة على سعر الصرف من التذبذب في السوق الموازي. وبيّن النصيري، أن الجانب الإيجابي من وقف المنصة هو إلزام المصارف بالتعامل بشكل مباشر مع البنوك المراسلة دون توسط البنك المركزي، بهدف تقييد المصارف بالمعايير المصرفية الدولية للتجارة الخارجية، وتعزيز الثقة بالقطاع المصرفي العراقي دولياً. وعن إمكانية الحد من عمليات تهريب العملة وغسل الأموال، أفاد النصيري بأن هذه العمليات ستنتهي بشكل كبير، لأن كل عملية تحويل خارجي ستخضع للرقابة الداخلية والدولية، ويتم تنظيمها تحت إشراف شركات تدقيقية دولية تلزم المصارف العراقية بالتعامل معها وفق الآلية الجديدة، وبإشراف مباشر من قبل البنك المركزي العراقي.

الشروط والمعايير

في ظل تأخير المصارف في التعامل مع بنوك عالمية مراسلة ووجود الكثير من العراقيل أمامها كونها لا تنطبق عليها الشروط والمعايير الدولية، يرى الباحث الاقتصادي، عمر الحلبوسي، أنه من الصعب على البنك المركزي إيقاف المنصة في مثل هذه الظروف. وعزا الحلبوسي سبب ذلك إلى أن غالبية المصارف في العراق لن تستطيع أن تفتح حساباتها بشكل مباشر مع المصارف العالمية، إنما تستخدم حسابات مالكيها لدى المصارف الدولية. وقال الحلبوسي لـ«العربي الجديد» إن هناك تخبط كبيراً في عمل المصارف الخاصة العراقية، منتقداً إدارة البنك المركزي باتخاذ إجراء الإيقاف التدريجي للمنصة الإلكترونية دون إجراء إصلاحات ومعالجات للهفوات الموجودة حالياً. وأضاف أن إيقاف المنصة ستكون له انعكاسات سلبية كبيرة على سير الحوالات وتأخرها، فضلاً عن استغلال بعض المصارف من رفع أسعار التحويل وبالتالي سوف يقوم التاجر بالتوجه نحو طرق غير قانونية واتساع عمل الحوالات السوداء. وأشار إلى أن هناك بعض المصارف تسعى لاستغلال هذه الفرصة لتحقيق أكبر قدر من المكاسب، عن طريق الاستفراد بالحوالات ورفع أسعارها، خصوصاً أنها حالياً تنفذ حوالات بأعلى من سعر الصرف المحدد من قبل البنك المركزي. وأفاد بوجود مصارف خاصة لا تلتزم بتوجيهات البنك المركزي، لتفتح خطوة إيقاف المنصة الإلكترونية أبواب فساد كبيرة لهم، ستكون نتيجتها تضرر الجهاز المصرفي على حساب استفادة دول خارجية تمتلك مصارف في العراق.

> مخاوف من تخبط كبير في عمل المصارف العراقية الخاصة

السودان

زيادة جديدة على الدولار الجمركي

الخرطوم ـ **هالة حمزة**

طبقت الحكومة السودانية زيادة جديدة على الدولار الجمركي من 650 إلى 950 جنيهاً عقب إعلانها عن موازنة العام 2024 مباشرة، لمقابلة الشح الكبير في الإيرادات لتمويل النفقات بسبب ظروف الأزمة الأمنية الراهنة. ويشهد الدولار في السوق الموازي زيادات متواصلة حيث قفز سعره إلى 1120 جنيهاً، بسبب نشاط المضاربات والاتجار في العملة. وشرح المدير العام الأسبق للجمارك الفريق صلاح الشيخ لـ«العربي الجديد»، أن زيادة الدولار الجمركي تؤدي لإحجام المستوردين عن الاستيراد وبالتالي تقل الواردات للسوق السوداني الذي يعاني سلفاً من أزمة بسبب الحرب وسط الطرق غير الآمنة. ولفت إلى تعرض الاقتصاد السوداني للكساد بسبب الغلاء، متخوفاً من انتشار المجاعة. وحذر مورد سلع غذائية فضل عدم ذكر اسمه من كارثية القرار من حيث شل حركة الوارد للبلاد بشكل كبير، ويقلل من الإيرادات التي كانت تدخل الخزينة العامة لتمويل الموازنة، ويقفز بأسعار السلع الاستهلاكية المستوردة خاصة، ما يزيد من معاناة المواطنين من الغلاء والحرب ونفاد السيولة.

وقال المحلل الاقتصادي د. هيثم فتحي لـ«العربي الجديد»، إن القرار يعني خروج المزيد من المصانع عن الإنتاج خاصة أن 80 في المائة من المصانع العاملة بالبلاد تعرضت للتدمير الكامل، بينما تعمل المائة فقط من طاقتها الإنتاجية، وستتراجع أكثر عقب الزيادة الجديدة على الدولار الجمركي. وقال د. فتحي إن الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي تعيشها البلاد حالياً نتيجة الحرب تسببت في تقلص القدرة الشرائية لدى المستهلك. ولفت إلى اتخاذ القرار بشكل متعجّل ودون مشورة الجهات ذات الصلة والأخذ في الاعتبار آثاره السالبة على المنتج والمستهلك معاً.

ووصف د. فتحي تأثير الزيادة على القطاع الصناعي بالمركّبة لأثرها على مدخلات الإنتاج كافة، كما تنعكس أيضاً على أسعار الطاقة خاصة المحروقات، وتنشط بالمقابل ظاهرة التهريب بسبب الأزمة الأمنية الراهنة وترك الحدود البرية مفتوحة.

وقال المحلل الاقتصادي د. كمال كرار لـ«العربي الجديد» إن زيادة الدولار الجمركي هي زيادة في الضريبة على الواردات، وهي ذات تأثير سلبي على الاقتصاد والمواطن لتسببها في زيادة أسعار السلع المستوردة بنسبة تفوق الزيادة في سعر الدولار الجمركي. وشرح كرار أنه في ظل الحرب وتداعياتها وقلة المداخيل وتراجع الإنتاج المحلي فإن هذا القرار يضر أيضاً بالموردين، والسوق أساساً يواجه أزمات مركبة، وزيادة الأسعار تسهم في تراجع الطلب الكلي.

> توقع تأثيرات تتعلق بخفض الواردات، ما يرفع نسبة التضخم

المغرب

تحسب لتفاقم ندرة مياه الشرب

الرباط ـ **مصطفى قماس**

يتحسب المغرب لتفاقم ندرة مياه الشرب في ظل ضعف التساقطات المطرية. هذا ما يتجلى عبر اللجوء إلى اتخاذ تدابير ترمي إلى ترشيد استهلاك مياه الشرب، وهي تدابير غير معهودة في هذه الفترة من العام. وأدت عودة الجفاف إلى منع سقي الحدائق وتنظيف الشوارع بالمياه، ومنع المياه عن ملاعب الغولف التي لا تتوافر على تقنية المياه المعالجة، وحظر سقي بعض الزراعات الأكثر استهلاكاً للمياه، مع الحد من ضياع المياه وتعبئة الشرطة بهدف الحد من سرقة المياه.

واتخذت قرارات في العديد من المدن، مثل الدار البيضاء وأسفي وأكادير وسطات، بهدف ترشيد استهلاك مياه الشرب، حيث منع غسل السيارات، مع إغلاق الحمامات أيام الاثنين والثلاثاء والأربعاء من كل أسبوع. ويتجلى أن وزير التجهيز والماء نزار بركة هو الأكثر تردداً على مجلس النواب في الفترة الأخيرة. فقد تلقى في الأيام الأخيرة العديد من الأسئلة من نواب يتساءلون حول التدابير التي ستتخذ بهدف تدبير مياه الشرب في القادم من الأشهر في ظل الندرة التي تظهر أكثر على مستوى السدود.

إجراءات للحد من شح المياه
(فتحي بلعيد/ فرانس برس)

ويتجه المغرب، الذي يعتبر بؤرة مناخية ساخنة، بسرعة نحو المستوى المطلق لندرة المياه البالغ 500 متر مكعب للفرد الواحد في العام، بعدما كان في الستينيات في حدود ألفي متر مكعب، حسب تقرير سابق للبنك الدولي.

ويشير وديع مديح، رئيس الجامعة المغربية لجمعيات المستهلك، في حديث مع «العربي الجديد»، إلى أن حوالي 89 في المائة من المياه توجه للفلاحة في المغرب، وهو ما يستدعي استحضار ندرة المياه التي تجلت في الأعوام الأخيرة على مستوى السياسة الفلاحية.

ويلاحظ أن مياه الشرب لا تمثل سوى حوالي 9 في المائة من مجمل استهلاك المياه في المغرب، ما يعني أن القرارات المتخذة أخيراً تؤشر إلى حجم الندرة المائية وضرورة إعادة النظر في السياسة المائية برمتها، خاصة على مستوى الفلاحة.

وتؤكد وزارة التجهيز والماء أن التساقطات المائية التي عرفها المغرب في الأيام الأخيرة أفضت إلى خفض العجز في التساقطات من 70 في المائة إلى 57 في المائة مقارنة بالسنوات الماضية، و37 في المائة قياسا بالسنة الماضية. وتشير إلى أن التدفقات المائية التي تلقتها السدود ارتفعت 50 مليون متر مكعب، كي تصل إلى 646 مليون متر مكعب منذ سبتمبر/ أيلول الماضي، غير أن معدل ملء السدود لا يتجاوز 23,2 في المائة، مقارنة مع 31,7 في المائة في الفترة نفسها من العام الماضي، ما يمثل انخفاضاً بـ5 مليارات متر مكعب إلى 3,7 مليارات متر مكعب، وهو ما يعني أن المشكلة ما زالت مطروحة بحدة.

تقرير

إنتاج الحبوب اليمنية

تحديات زراعية وسط تفاقم أزمة البحر الأحمر

يواجه اليمن تحديات زراعية متعددة خاصة مع اشتداد أزمة البحر الأحمر وتأثيره على المنتجات المتوافرة في الأسواق، وتدور المساعي حول زيادة الإنتاج في عدد من المناطق، إلا أن أزمة المياه تعد من أبرز التحديات في بلد يعاني ارتفاع فاتورة الاستيراد

صنعاء ـ **محمد راجح**

في الوقت الذي تتصاعد فيه الأحداث في البحر الأحمر والأسواق بسبب العدوان الإسرائيلي الوحشي على غزة، تدرس عدد من الجهات والمؤسسات العامة الحكومية في اليمن الخيارات المتاحة لزيادة الإنتاج الزراعي لمحاصيل الحبوب بمختلف أصنافها وتغطية احتياجات الأسواق المحلية والعمل على مواجهة أي تحديات طارئة. يأتي ذلك في خضم الأحداث المتصاعدة وتزايد معدلات التضخم والتغيرات المناخية التي تتعرض لها البلاد، حيث يمثل انعدام الأمن الغذائي التحدي الأكثر إلحاحًا الذي يواجه اليمن في الوقت الراهن وسط تدهور متواصل في القطاعات الاقتصادية وانخفاض إنتاج المحاصيل الزراعية وانعكاس ذلك في توسع فاتورة الواردات من الغذاء والاعتماد الكلي على الاستيراد لتوفير الاحتياجات الأساسية.

ويحدد عدد من المزارعين اليمنيين في مناطق متعددة تواصلت معهم «العربي الجديد»، مجموعة من الصعوبات والتحديات التي تعترضهم في استغلال أراضيهم الزراعية المتاحة والتوسع في زراعة بعض المحاصيل الغذائية كالحبوب والبقوليات. يشير زيد منصور، مزارع في محافظة الجوف شرقي اليمن، في حديثه لـ«العربي الجديد»، إلى حاجة المزارعين للبذور المحسنة ومدخلات الإنتاج الزراعية والتي يعتبرها من أهم التحديات التي يواجهونها في زراعة الحبوب والتوسع في إنتاجية المحاصيل من أصنافه المتعددة، في حين يتحدث المزارع حمزة يحيى، من محافظة مأرب عن مشكلة تغير المناخ والمياه وصعوبات تسويق المنتجات الزراعية.

تأثيرات البحر الأحمر

وتستحوذ الحبوب على أغلب المساحة المزروعة في اليمن كما توضح بيانات الإحصاء الزراعي في وزارة الزراعي والري بنحو 57 في المائة، بينما لا تتجاوز مساحة البقوليات 3 في المائة، وتتوزع النسبة المتبقية 40 في المائة على الفاكهة والخضروات والمحاصيل النقدية والأعلاف والقات. ويعيش اليمن على وقع تطورات متلاحقة مع تصاعد تبعات الأوضاع المتفاقمة في البحر الأحمر وباب المندب حيث تستهدف جماعة الحوثي السفن التجارية الإسرائيلية والمتوجهة إلى موانئها بسبب عدوانها المتواصل على قطاع غزة منذ أكثر من ثلاثة أشهر. ودخلت هذه الأحداث المتصاعدة في البحر الأحمر منعطفاً خطيراً مع شن الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا ضربات عسكرية استهدفت صنعاء وعدة محافظات يمنية وانعكاس ذلك في تفاقم أزمة الممرات المائية. في السياق، أطلقت جهات ومؤسسات حكومية برنامجاً واسعاً لتجهيز بذور الحبوب والبقوليات لموسم «القياض والصراب» «الربيعي والصيفي» في المرتفعات الشمالية والوسطى والجنوبية من اليمن للعام 2024. ودشنت المؤسسة العامة لتنمية وإنتاج الحبوب في منتصف يناير/ كانون الثاني مرحلة تجهيز بذور الحبوب والبقوليات لتوزيعها على المزارعين بعد استكمال مرحلة «الإبذار» في الموسم الشتوي في المناطق الشتوية والشرقية في محافظة الجوف وبعض مناطق مأرب، بعد أن تم توزيع 900 طن من البذور في المناطق المستهدفة بتكلفة تزيد عن 400 مليون ريال، وذلك بسعر مخفض ومدعوم بأكثر من 100 مليون ريال، والمبالغ المتبقية تمثل قروضاً بيضاء للمزارعين.

> %13,7
> هي نسبة القطاع الزراعي من إجمالي الناتج المحلي اليمني، حيث يلعب القطاع دورا هاما في الاقتصاد الوطني للبلاد على الرغم من الأزمات الأمنية والاقتصادية المتلاحقة

> شكاوى من تغير المناخ والمياه وصعوبات تسويق المنتجات
>
> يتطلب زيادة محاصيل الحبوب دعماً حكومياً ومساندة دولية

دعم الزراعة

وتبين دراسة صادرة عن وزارة الزراعة والري اليمنية أن المنطقة الشرقية والمرتفعات الجبلية أهم المناطق الواعدة لزراعة الحبوب في اليمن خصوصاً القمح، لما تتوافر عليه من مزايا فريدة عن سواها من المناطق مثل وفرة المياه الجوفية وقابلية إدخال التقنيات الحديثة في العمليات الزراعية، الأمر الذي يجعلها مؤهلة لزيادة إنتاج القمح بعوائد مجزية إلى 114 ألف طن. في حين تتميز مناطق المرتفعات الجبلية مثل محافظات «إب، ذمار، البيضاء، المحويت» بتوفر مصادر المياه الجوفية وتنوع طبوغرافية الأراضي بين قيعان واسعة ومدرجات جبلية، في حين تتوفر على مزايا عديدة وقابلية لإنتاج القمح في موسمي الشتاء والصيف بإنتاجية عالية يمكن أن تبلغ 5 أطنان للهكتار. بالمقابل، يؤكد المزارع في محافظة أبين جنوب اليمن نذير الحسني، لـ«العربي الجديد»، أن هناك تجارب ناجحة لزراعة القمح في مناطق متعددة بمحافظة أبين عليه في التوسع الزراعي من هذا المحصول على مستوى المحافظة والمحافظات الأخرى، إذ يتطلب الأمر مساعدة الجهات الحكومية ودعمها لمثل هذه التجارب المشجعة في زراعة القمح. بحسب وزارة الزراعة والري، فإن إجمالي ما يتم استثماره من الأراضي الزراعية في اليمن لا يتجاوز مليوناً و600 ألف هكتار تمثل 2,5 في المائة فقط من مساحة البلاد الإجمالية، إذ إن 600 ألف هكتار تعتمد في زراعتها على الأمطار، فيما تعتمد 400 ألف هكتار على الري، منها 170 ألف هكتار مزروعة بالقات، و230 ألف هكتار يتم زراعتها بالفواكه والخضروات والأعلاف والبقوليات. ويرى خبراء ومسؤولون في مؤسسة تنمية وإنتاج الحبوب أن اليمن يزخر بتنوع المواسم المناخية ودخوله في الموسم الربيعي والموسم الصيفي في مناطق المرتفعات الوسطى والشمالية حيث سيتم فيه توزيع 220 طناً من القمح، وتحديداً من الأصناف المتناسبة مع هذه المنطقة، وكذلك الفاصولياء والذرة الشامية بالإضافة إلى بقية الأصناف من الدخن والشعير والفول والعتر وغيرها من الأصناف. وتقدر مؤسسات زراعية حكومية الإنتاج من الفاصولياء بنحو 33 طناً حيث تستهدف الجهات المعنية من خلال التحركات والبرامج والمشاريع التي اطلقتها لزيادة مستوى الإنتاج والوصول إلى نحو 50 طناً من الفاصولياء التي وصلت كمية استيرادها إلى الأسواق المحلية بحسب بيانات تجارية إلى حوالي 15 ألف طن خلال العام الماضي.

صعوبات زيادة الإنتاج

الخبير في الاقتصاد الزراعي عماد الصلاحي، يتطرق في هذا الخصوص لـ«العربي الجديد»، إلى أن الصعوبة تكمن في زيادة الإنتاج من محاصيل الحبوب والتي تتطلب جهوداً حكومية واسعة بدعم ومساندة مؤسسات تمويلية محلية ودولية، لافتاً إلى مشكلة المياه التي يعتبرها أهم تحد لتوسيع إنتاجية الحبوب، كالقمح، في ظل ما تشهده البلاد من أزمة كبيرة في المياه وانخفاض منسوبها وتذبذب المواسم الزراعية وتساقط الأمطار، التي لا يتم الاستفادة منها من خلال إنشاء السدود والخزانات التي تحفظ المياه والاستفادة منها في ري الأراضي الزراعية التي بالإمكان زراعتها بمحاصيل مثل القمح.

المحلل الاقتصادي صادق علي يوضح لـ«العربي الجديد»، أن فاتورة استيراد الغذاء أنهكت اليمن واستنزفت مبالغ مالية طائلة بالإمكان تسخيرها للاهتمام بالقطاع الزراعي وتطويره، وزيادة إنتاجية محاصيل الحبوب من خلال العمل على استصلاح الأراضي الزراعية وتوفير احتياجات المزارعين.

مسار نحو الاكتفاء الذاتي

تؤكد المؤسسة العامة لتنمية وإنتاج الحبوب أن إنتاج الكمية المطلوبة من الحبوب وتحويلها لبذور في العام المقبل سيحققان اكتفاء ذاتياً من الفاصوليا والحبوب بنسبة تتراوح بين 60 و70 في المائة، في حال تكاتفت جهود كافة الجهات المعنية حيث ستكون لذلك تبعات مهمة في تخفيض فاتورة الاستيراد من هذه المحاصيل. ويزرع اليمن حبوب الذرة والدخن والشعير والقمح والذرة الشامية والبن، إذ تبلغ مساهمة القطاع الزراعي في الدخل القومي اليمني نحو 16,5 في المائة.

الجدير بالذكر أن دراسات وأبحاثاً أجرتها جهات زراعية حكومية في اليمن تقدر عائدات إنتاج الهكتار من محصول القمح في القطاع المروي بنحو 2700 دولار، فيما تقدر التكلفة الكلية بنحو 1750 دولاراً، بعائد صافي قد يصل إلى 950 دولاراً، موضحةً أن نسبة التكاليف إلى العائدات تصل إلى حوالي 65 في المائة، إذ تمثل هذا المؤشرات التقريبية أهمية بالغة توفر جدوى اقتصادية متوسطة في إنتاج القمح وتشجع على التوسع في زراعته محلياً، مع الأخذ في الاعتبار أن تكلفة إنتاج القمح محلياً أعلى من تكلفة المستورد وعائداته أقل من عائدات محاصيل نقدية محلية بديلة مثل «القات».

محاولات لزيادة الانتاج الزراعي (عيسى احمد/ فرانس برس)